الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653 تاريخ استلام البحث : 2026/2/27
ISSN (E) :2960-253X / تاريخ قبول البحث : 2026/4/30
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019 تاريخ النشر : 2026/6/30

الفضاء العمومي عند يورغن هابرماس

Public space according to Jurgen Habermas

م.م. دعاء ماهر فيصل عبدالامير
Assist. Lecturer; Doaa Maher Faisal Abdul Amir
الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية
Al-Mustansiriya University / College of Political Science
duaa.maher95@uomustansiriyah.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

الفضاء العمومي عند يورغن هابرماس

م.م. دعاء ماهر فيصل عبدالامير

الملخص:

يتناول هذا البحث مفهوم الفضاء العمومي عند يورغن هابرماس من خلال تتبع أبعاده النظرية والتاريخية والبنيوية، ثم تحليل أبرز الانتقادات الموجهة إليه.

في المطلب الأول تم تناول الإطار المفاهيمي للفضاء العمومي بوصفه مجالًا للتواصل بين الأفراد لتشكيل الرأي العام، مع التطرق الى جذوره التاريخية في أوروبا الحديثة، فضلا عن السياق الفكري الذي ساهم في بلورة نظرية هابرماس حول الفضاء العمومي.

أما المطلب الثاني فقد تم القاء الضوء على بنية الفضاء العمومي عند هابرماس، اذ يعد فضاءً قائما على التداول العقلاني للحجج، يؤدي ذلك الى تشكيل رأي عام نقدي، ويشكل أساسا لمشروع الديمقراطية التشاورية التي بدورها تجعل من الحوار العقلاني وسيلة لاتخاذ القرار السياسي.

وفي المطلب الثالث، تم تحليل أهم الانتقادات الموجهة لأطروحة هابرماس، خصوصًا من المقاربات النسوية والاجتماعية ، إضافة إلى الانتقادات المتعلقة بصعوبة تطبيق النموذج المثالي في الواقع السياسي والاجتماعي ، فضلا عن التحديات التي يفرضها الفضاء الرقمي المعاصر، وقد تبين ان مفهوم الفضاء العمومي ظل إطارا معياريا ذا قيمة تفسيرية مهمة، لكنه يصطدم في تطبيقه العملي بجملة من المحددات البنيوية والتحولات المعاصرة، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر فيه وتطويره بما يتلاءم مع شروط الواقع الراهن.

الكلمات المفتاحية : الفضاء العمومي، يورغن هابرماس، التداول العقلاني، الديمقراطية التشاورية، النقد النسوي.

الفضاء العمومي عند يورغن هابرماس

م.م. دعاء ماهر فيصل عبدالامير

Abstract:

This research addresses the concept of the public sphere according to Jürgen Habermas by tracing its theoretical, historical, and structural dimensions, and then analyzing the most prominent criticisms directed at it.

The first section examines the conceptual framework of the public sphere as a space for communication among individuals aimed at forming public opinion. It also explores its historical roots in modern Europe, as well as the intellectual context that contributed to the development of Habermas's theory of the public sphere.

The second section sheds light on the structure of the public sphere in Habermas's thought, where it is considered a space based on rational-critical debate. This process leads to the formation of a critical public opinion and constitutes the foundation of deliberative democracy, which, in turn, relies on rational dialogue as a means of political decision-making.

In the third section, the study analyzes the most significant criticisms directed at Habermas's thesis, particularly from feminist and social perspectives, in addition to critiques related to the difficulty of applying the ideal model in real political and social contexts. It also addresses the challenges posed by the contemporary digital sphere.

The study concludes that, while the concept of the public sphere remains a valuable normative and analytical framework, its practical application faces several structural constraints and contemporary transformations, which necessitate its reconsideration and further development in line with present-day realities.

Keywords :Public Sphere, Jürgen Habermas, Rational Deliberation, Deliberative Democracy, Feminist Critique.

الفضاء العمومي عند يورغن هابرماس

م.م. دعاء ماهر فيصل عبدالامير

المقدمة:

يعد مفهوم الفضاء العمومي عند يورغن هابرماس من المفاهيم المؤسسة في الفكر السياسي والاجتماعي المعاصر، لما يقدمه من إطار نظري لتحليل شروط تشكل الرأي العام، وعلاقته بالديمقراطية الحديثة، فقد انطلق هابرماس من تصور يرى فيه أن الفضاء العمومي هو مجال للتداول العقلاني والنقاش النقدي بين الأفراد، يقوم على مبدأ الحجة بدل القوة، وعلى المشاركة الحرة بوصفها شرطًا لإنتاج رأي عام قادر على التأثير في القرار السياسي.
وقد بلور هابرماس هذا المفهوم في سياق نقده لتحولات المجتمع الحديث، خاصة مع صعود وسائل الإعلام الجماهيرية وما رافقه من تراجع للنقاش العمومي العقلاني ، كما استند في صياغته النظرية إلى تحليل تاريخي لنشأة الفضاء العمومي في أوروبا الحديثة، حيث شكلت الصالونات الأدبية والمقاهي والصحافة الناشئة فضاءات أولى لتبلور النقاش العمومي البرجوازي.
وانطلاقًا من ذلك، يسعى هذا البحث إلى مقاربة مفهوم الفضاء العمومي عند هابرماس من خلال ثلاث مستويات: الإطار المفاهيمي والتاريخي للمفهوم، وبنيته الداخلية من حيث التداول العقلاني والديمقراطية التشاورية، فضلا عن أهم الانتقادات النظرية والتحولات الواقعية التي أعادت مساءلة هذا النموذج، خاصة في ظل التحول الرقمي وإعادة تشكيل الفضاءات التواصلية المعاصرة.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول أحد ابرز المفاهيم المؤسسة في النظرية النقدية المعاصرة، وهو مفهوم الفضاء العمومي عند يورغن هابرماس، باعتباره إطارًا نظريًا لفهم العلاقة بين التواصل العقلاني وبناء الشرعية الديمقراطية.

إشكالية البحث: تنطلق الدراسة من الإشكالية مفادها: إلى أي حد يمكن اعتبار نموذج الفضاء العمومي عند هابرماس نموذجا تفسيريا كافيا لفهم تشكل الرأي العام في

المجتمعات الحديثة؟ في ظل ما يطرحه من افتراضات معيارية حول العقلانية والتداول؟ وما يواجهه من انتقادات نظرية وتحولات واقعية؟

فرضية البحث: تفترض الدراسة أن نموذج الفضاء العمومي عند هابرماس، رغم قوته التفسيرية والمعيارية في تحليل شروط النقاش الديمقراطي، إلا أنه يظل نموذجا مثاليا جزئيا، تصطدم آلياته في الواقع بعدم تكافؤ شروط المشاركة، واستمرار أشكال الإقصاء، فضلا عن التحولات العميقة التي فرضها الإعلام الرقمي على بنية المجال العمومي ووظائفه.

منهج البحث:

1. المنهج التحليلي: يقوم هذا المنهج على تفكيك مفهوم الفضاء العمومي عند يورغن هابرماس، من خلال الوقوف على بنيته المفاهيمية، وتوضيح علاقته بكل من التداول العقلاني، وتشكّل الرأي العام، والديمقراطية التشاورية.
2. المنهج التاريخي: يساعد هذا المنهج في تتبع الشروط التي رافقت نشأة هذا المفهوم وتطوره، سواء في سياقه الأوروبي الحديث أو ضمن المسار الفكري الذي أطر أعمال هابرماس، بما يسمح بفهم خلفياته النظرية وتحولاته.
3. المنهج النقدي: تم الاعتماد على هذا المنهج لمراجعة حدود الأطروحة الهابرماسية، من خلال تحليل أبرز الانتقادات الموجهة إليها، خاصة تلك المرتبطة بإشكالات الإقصاء الاجتماعي، وصعوبة تحقق النموذج المعياري في الواقع، فضلا عن التحديات التي يطرحها الفضاء الرقمي المعاصر.

المطلب الأول: الاطار المفاهيمي والتاريخي للفضاء العمومي

يندرج هذا المطلب ضمن محاولة تأطير مفهوم الفضاء العمومي عند (يورغن هابرماس) في سياقه النظري والتاريخي؛ حيث سيتم أولًا تحديد مفهوم الفضاء العمومي

كما صاغه (هابرماس)، ثم الانتقال ثانيًا إلى إبراز جذوره التاريخية والفكرية سواء عنده أو لدى من سبقوه، وصولًا لتحليل السياق الفكري الذي أسهم في بلورة هذه النظرية.

أولا: مفهوم الفضاء العمومي:

01 **المعنى اللغوي (اللفظي)**

جذر الكلمة يدلّ على العمومي، ما هو مفتوح للجميع، هابرماس(*) يزيل الغموض اللفظي ويفصل بين معانٍ متعددة لـ(العامة) (مكان عام، مؤسسات عامة، أحداث عامة...) ويبدأ بالتعريف اللغوي: (نسمّي الأحداث والفعاليات عامة عندما تكون مفتوحة للجميع، على خلاف الشؤون المغلقة أو الحصرية)[1].

02 **التعريف الاصطلاحي :**

الفضاء العمومي عند هابرماس هو المجال الاجتماعي الخاصّ المستقلّ عن الدولة والسوق، اذ يتجمّع أفراد (private people) كي يشكّلوا جمهورا ويستخدموا عقولهم العامة في نقاش نقدي عقلاني حول الأمور العامة، وبواسطته تَخضع سلطة الدولة للرقابة العامة وتتشكل الرأي العام.[2]

يمكن اختصار العناصر الأساسية للتعريف كما يلي:[3]

أ. **مجال بين الخاص والعام:** ليس الدولة ولا الاقتصاد، بل حقل من الحياة الاجتماعية حيث تُنتَج وتتداول الخطابات السياسية والنقدية.

ب. **أفراد خاصّون يشكّلون جمهورًا** المشاركين هم مواطنون أفراد يتبادلون النقد ووجهات النظر.

ج. **المنهج: النقاش الرشيد–النقدي:** معيار صلاحية الفضاء العمومي هو احتدام نقاش عقلاني يمكنه تقييم سلطة الدولة، أي الاستخدام العام للعقل.

د. **وظيفته السياسية:** يعمل كحاجز موازن لسلطة الدولة، وبواسطة تكوّن الرأي العام يتأثّر التشريع والشرعية السياسية.[4]

ثانيا: الجذور التاريخية والفكرية للفضاء العمومي عند هابرماس وما قبله :

من المهم أكاديميًا أن نُبيّن أن (هابرماس) لم يخترع الفكرة من الصفر، بل بنى تصوره انطلاقًا من جذور فلسفية وفكرية أقدم، استلهمها وعدلها لذلك، سنبين الجذور التاريخية والفكرية للفضاء العمومي *عنده*، لكن مع بيان امتدادها من فلاسفة آخرين:[5]

01 **الجذور الإغريقية والرومانية القديمة:**

ان أصل الفكرة يعود إلى الفصل بين العام والخاص في الفكر اليوناني، خاصة في الفلسفة الأرسطية ،عند أرسطو، كان المجال العام هو مجال الخطاب العمومي والمداولة حول الشأن المشترك، في مقابل المجال الخاص المرتبط بالبيت والأسرة والإنتاج.

هذا التمييز الأولي بين المجالين الاجتماعي والسياسي مثّل النواة الأولى لما سيُعرف لاحقًا بالفضاء العمومي، أما في روما القديمة، فقد تطورت الفكرة عبر مفهوم الأمر العام، الذي اعتبر المجال المشترك لكل المواطنين الأحرار في النقاش حول إدارة الشأن العام والقانون.

02 **من العصور الوسطى إلى بدايات الحداثة**

في أوروبا الوسيطة، تراجعت فكرة الفضاء العمومي لصالح الهيمنة الكنسية والإقطاعية، إذ تم احتكار المجال العام داخل السلطة الدينية والسياسية، لكن مع ظهور البرجوازية الأوروبية وظهور المدن التجارية، بدأ يتشكل نوع جديد من المجال العمومي غير الرسمي في الأسواق، الجمعيات الحرفية، والمجالس المدنية، وهي الجذور الاجتماعية التي لاحظها (هابرماس) في دراسته .

03 **الفكر التنويري والليبرالي**

يعد (إيمانويل كانط)[6] من أبرز من وضع الأساس الفلسفي الحديث لفكرة الفضاء العمومي، اذ ميز بين الاستخدام العام للعقل الذي يمارسه الفرد كمواطن أمام

الجمهور والاستخدام الخاص للعقل الذي يمارسه في موقعه المهني أو الوظيفي، هذه الفكرة ألهمت (هابرماس) لتصوّر الفضاء العمومي كمجال يُمارَس فيه العقل العمومي بصورة نقدية.

كذلك جان جاك روسو بدوره وضع لبنة مهمة حين تحدث عن الإرادة العامة في كتابه (*العقد الاجتماعي*) ، حيث يصبح النقاش العام وسيلة لتشكيل إرادة مشتركة تعبّر عن المصلحة العامة. أيضا جون ستيوارت مِلّ في القرن التاسع عشر وسّع المفهوم الليبرالي للنقاش العام وحرية التعبير كشرط أساسي للديمقراطية.

04 **التكوين البرجوازي الحديث**

الفضاء العمومي البرجوازي في أوروبا القرن (الثامن عشر)، حيث امتزجت الحرية الفكرية للتنوير مع البنية الاجتماعية الجديدة للبرجوازية (الصالونات الأدبية، المقاهي، الصحافة)

يرى (هابرماس) أن هذا الفضاء جسّد لأول مرة ممارسة جماعية للعقل العمومي النقدي المستقل عن الدولة، مستندًا إلى المفاهيم الكانطية للخطاب العقلاني وحرية النشر.[7]

يتضح مما سبق ان الجذور التاريخية للفضاء العمومي تتدرج من التمييز الأرسطي بين العام والخاص، مرورًا بتجارب الرومان في الشيء العام، ثم أفكار التنوير عن العقل العمومي وصولًا إلى ما صاغه (هابرماس)، والذي جمع بين هذه الموروثات في نموذج تاريخي محدّد هو الفضاء العمومي البرجوازي الأوروبي.

ثالثا: السياق الفكري لظهور نظرية الفضاء العمومي عند يورغن هابرماس:

ظهرت نظرية الفضاء العمومي في فكر (يورغن هابرماس) ضمن سياق فكري وفلسفي معقد في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تداخلت التحولات السياسية والاجتماعية مع إعادة التفكير في مشروع الحداثة والعقلانية الغربية وقد شكّلت هذه

النظرية، منذ صدور كتابه (التحول البنيوي للفضاء العمومي1962)، محاولة نقدية لإعادة بناء العلاقة بين الدولة، المجتمع المدني، والإعلام في ضوء أزمة الديمقراطية الليبرالية الحديثة.

01 **الجذور الفلسفية: من مدرسة فرانكفورت إلى مشروع العقل التواصلي**

ينتمي هابرماس إلى الجيل الثاني من مدرسة فرانكفورت، التي أسّسها ماكس (هوركهايمر وثيودور أدورنو) في (ثلاثينيات القرن العشرين) انطلق هذا التيار من النظرية النقدية بوصفها أداة لفهم آليات السيطرة في المجتمع الرأسمالي الصناعي وتحليل البنى الثقافية والإيديولوجية المهيمنة،

غير أن الجيل الأول من هذه المدرسة، وخاصة في كتاب *جدل التنوير* (هوركهايمر وأدورنو)، انتهى إلى رؤية تشاؤمية تعتبر أن مشروع التنوير نفسه أدى إلى اغتراب الإنسان، (هابرماس) رفض هذا التشاؤم، ورأى أن الخلل ليس في العقل نفسه، بل في تحوله إلى عقل أداتي مهيمن، لذا سعى إلى إنقاذ مشروع الحداثة عبر بلورة مفهوم جديد للعقل هو العقل التواصلي القائم على التفاهم والنقاش العمومي.[8]

02 **التأثير الهرمنيوطيقي والفينومينولوجي**

تأثر هابرماس بالفلسفة الظاهراتية (هوسرل) والهرمنيوطيقا (غادامير)، حيث تبنّى منهما فكرة أن الفهم يتم من خلال التفاعل اللغوي، لكنه انتقد الهرمنيوطيقا التقليدية لأنها تركّز على التفاهم داخل التقاليد الثقافية دون مساءلة الشروط الاجتماعية التي تحدده، لذلك، طوّر ما أسماه الهرمنيوطيقا النقدية، التي تربط بين التفاهم اللغوي والتحرر الاجتماعي، هذا الاتجاه شكّل القاعدة الفكرية التي مهّدت لتطوير نظرية الفضاء العمومي كحيّز للتواصل الحر والمتكافئ بين المواطنين.

03 السياق الاجتماعي والسياسي الأوروبي

عقب الحرب العالمية الثانية، كانت أوروبا تشهد إعادة بناء مؤسساتها الديمقراطية الليبرالية، لاحظ (هابرماس) أن المجال العمومي لم يعد كما كان في القرن (الثامن عشر) فضاء للنقاش الحر، بل تحوّل تحت تأثير الإعلام الجماهيري والرأسمالية الاستهلاكية إلى مجال مسيطَر عليه من الشركات والدولة ، ومن هنا انبثق مشروعه النقدي لتحليل كيف تحوّل الفضاء العمومي من ساحة للتداول العقلاني إلى أداة للتلاعب بالرأي العام.

04 التأثير التنويري والليبرالي

استند هابرماس إلى تراث الفكر التنويري، خاصة عند (كانط وروسو ومِل). من (كانط) استلهم فكرة الاستخدام العمومي للعقل بوصفها شرطًا للتحرر ومن (روسو) أخذ مفهوم الإرادة العامة التي تتشكل من خلال النقاش العمومي ،أما (جون ستيوارت مِل)، فكان مرجعًا أساسياً في تأكيد أهمية حرية الرأي كآلية لتصحيح الخطأ الاجتماعي، والذي أعاد قراءة هذه الأفكار في ضوء نقده للرأسمالية الحديثة، ليؤكد أن النقاش العمومي الحرّ هو أساس الشرعية الديمقراطية الحديثة[9].

05 السياق الأكاديمي والنقاشات المعاصرة

كتب (هابرماس) كتابه الأول في ظل ازدهار العلوم الاجتماعية النقدية في أوروبا، وتأثر بالتحليل السوسيولوجي (لماكس فيبر وماركس)، وبنقد الثقافة الجماهيرية لدى كل من (رايت ميلز وماركوز)، في هذا المناخ الفكري، مثّل مفهوم الفضاء العمومي محاولة للجمع بين التحليل التاريخي–الاجتماعي والنظرية المعيارية للديمقراطية، وهي ميزة جعلت مشروعه مؤسسًا لجيل جديد من الفكر الاجتماعي ،لاحقًا تطوّرت أفكاره في كتبه *نظرية(الفعل التواصلي)* و*(الوقائع والمعايير)*اذ وسّع مفهوم الفضاء العمومي ليشمل مؤسسات المجتمع المدني وحركات التواصل السياسي ، يمكن القول إن نظرية الفضاء

العمومي عند هابرماس هي نتاج تفاعل بين ثلاثة مستويات من الفكر النظرية النقدية التي ورثها عن مدرسة فرانكفورت؛ الهرمنيوطيقا والفينومينولوجيا التي أعادت تعريف التواصل والفه ، الفكر الليبرالي والتنويري الذي وضع أسس النقاش العمومي والعقل العمومي.[10]

يتضح مما سبق ان تحليل الإطار المفاهيمي والتاريخي يفضي إلى أن الفضاء العمومي ليس مجرد مفهوم وصفي، بل بناء نظري ارتبط بتحولات عميقة في بنية المجتمع الحديث. كما يظهر أن يورغن هابرماس لم يكتف باستعادة هذا المفهوم في بعده التاريخي، بل أعاد صياغته ضمن تصور معياري يربط بين العقلانية والتواصل، وهو ما يمنحه بعدًا نقديا يتجاوز سياقه التاريخي نحو أفق نظري أشمل.

المطلب الثاني : بنية الفضاء العمومي عند هابرماس من التداول العقلاني الى الديمقراطية التشاورية

يركز هذا المطلب على تحليل البنية الداخلية للفضاء العمومي عند هابرماس، من خلال الوقوف على آليات اشتغاله ووظائفه الأساسية، إذ يتم أولًا بحث الفضاء العمومي باعتباره مجالا للتداول العقلاني القائم على الحجاج، ثم بيان كيفية تشكّل الرأي العام داخله، فضلا عن علاقته بالديمقراطية التشاورية بوصفها الأفق النظري الذي يؤسس له.

أولًا: الفضاء العمومي كأداة للتداول العقلاني

ينطلق (هابرماس) في تصوره للفضاء العمومي من اعتباره مجالا تداوليا يُمكن الأفراد، بوصفهم ذواتا مواطِنة حرة ومتساوية، من الانخراط في نقاش عقلاني حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، ويُفترض في هذا النقاش أن يتحرر من مختلف أشكال الإكراه والهيمنة، وأن يقوم بدلًا من ذلك على تبادل الحجج في أفق بلوغ تفاهم عقلاني.[11].

وفي هذا الإطار، يكتسب البعد التداولي مكانة مركزية في بنية الفضاء العمومي، إذ لا تتحدد قيمته بكونه مجرد حيز للتعبير، بل بكونه آلية لاختبار الآراء عبر النقد العقلاني، حيث تخضع المواقف المختلفة لامتحان الحجاج والتبرير، ومن ثم، فإن الفضاء العمومي، في تصور (هابرماس)، ليس فضاءً للتعبير الحر فحسب، بل هو فضاء لإنتاج المعقولية السياسية، ويرتبط هذا التصور بما يسميه هابرماس بالاستخدام العمومي للعقل، وهو مفهوم ذو جذور (كانطية) كما تطرقنا في المطلب الاول، يفترض أن يكون الخطاب موجّهًا إلى جمهور عام، وقابلًا للفحص والنقد وفق معايير عقلانية مشتركة، وعليه، فإن شرعية الرأي لا تُستمد من سلطة قائله أو موقعه الاجتماعي، بل من قوته الحجاجية وقدرته على الإقناع داخل فضاء تواصلي مفتوح، ويؤدي هذا المسار التداولي، في نهاية المطاف، إلى تشكّل رأي عام نقدي قادر على التأثير في عملية اتخاذ القرار السياسي وممارسة وظيفة مساءلة السلطة[12].

ومن جهة أخرى، يولي (هابرماس) أهمية خاصة للتجربة التاريخية للفضاء العمومي البرجوازي في أوروبا الحديثة، حيث تشكّلت فضاءات للنقاش مثل الصالونات والمقاهي والصحافة، وأسهمت في بلورة نمط جديد من الوعي النقدي، وقد أتاح هذا الفضاء للأفراد، خارج البنى الرسمية للسلطة، إمكانية التداول في الشأن العام، بما أحدث تحولًا نوعيًا في العلاقة بين الدولة والمجتمع، غير أن (هابرماس) لا يتعامل مع هذا النموذج بوصفه صيغة مكتملة أو معيارًا ثابتًا، بل يخضعه لتحليل نقدي تاريخي، مبرزًا التحولات التي طرأت عليه مع تطور الرأسمالية المتقدمة وتزايد تدخل الدولة، فضلًا عن صعود وسائل الإعلام الجماهيرية، فقد أفضت هذه التحولات إلى إضعاف الطابع النقدي والعقلاني للنقاش العمومي، الذي بات، في كثير من الأحيان، خاضعًا لاعتبارات السوق وآليات التأثير الإيديولوجي. [13].

وفي هذا السياق، يشير (هابرماس) إلى أن الفضاء العمومي شهد نوعًا من (التشويه البنيوي)، حيث تحول تدريجيًا من مجال للنقاش العقلاني إلى فضاء تُصاغ فيه الآراء وتُوجَّه عبر وسائل الإعلام والإعلان وصناعة الصورة، وقد انعكس ذلك سلبًا على طبيعة المشاركة، إذ تراجعت قدرة الأفراد على الاضطلاع بدورهم كفاعلين نقديين، لصالح موقع أقرب إلى التلقي السلبي[14].

ومع ذلك، لا يتخلى (هابرماس) عن الأفق المعياري لمفهوم الفضاء العمومي، بل يدعو إلى إعادة بنائه على أسس تضمن الشمولية والمساواة، وتكفل شروط تواصل خالٍ من الإكراه. ويظل هذا الفضاء، في تصوره، شرطًا إبستمولوجيًا وسياسيًا لتحقيق ديمقراطية تداولية، تقوم على إشراك المواطنين في إنتاج القرار عبر آليات الحوار العقلاني والنقاش العمومي المفتوح[15].

ثانيا: تشكل الرأي العام في الفضاء العمومي

نظر إلى الرأي العام، في إطار التقليد الفلسفي، بوصفه نمطًا من أنماط التفكير الذي لا يرقى إلى مستوى التأمل الفلسفي العميق، نظرًا لارتباطه المباشر بالحياة اليومية وتفاعلاتها المتغيرة، فهو يتشكل داخل فضاء الممارسة الاجتماعية، ويتأثر بعوامل متعددة، من أبرزها الخطاب السياسي، وآليات الدعاية، والثقافة السائدة، إضافة إلى أنماط الإنتاج التي تقوم على منطق الاستهلاك والمردودية، ومن ثم، فإن الرأي العام لا يُفهم باعتباره تعبيرًا خالصًا عن العقل المجرد، بل هو نتاج تفاعل معقد بين البعد المعرفي والبعد الاجتماعي–الاقتصادي.

وفي هذا السياق، يرى (هابرماس) أن الرأي العام لا ينفصل عن شبكة المصالح المادية التي تؤطره، سواء تعلق الأمر بطبقة اجتماعية أو فئة تمتلك وسائل الإنتاج والتأثير الرمزي، وعلى رأسها وسائل الإعلام والدعاية، فالرأي، في هذا المنظور، لا يخرج عن دائرة المصالح الخاصة والعامة، بل يتقاطع معها ويُعاد تشكيله في ضوئها، ومع ذلك،

فإن الرأي العام يظل مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالفضاء العمومي، بحيث لا يمكن التفكير في أحدهما بمعزل عن الآخر، إذ يشكلان معًا ظاهرة تاريخية نشأت مع تطور الدولة الحديثة وتحولاتها البنيوية، ومن هذا المنطلق، يضطلع الرأي العام بوظيفة توجيه الإرادة السياسية، في إطار ما يمكن تسميته بعقلنة الفعل السياسي وفق معايير أخلاقية[16].

ومن منظور فلسفي مستمد من (كانط)، يؤكد هابرماس على التمييز بين الاستعمال العمومي للعقل والاستعمال الخاص له، حيث يمثل الاستعمال العمومي مجال التعبير الحر الذي يمارسه الأفراد بصفتهم مواطنين داخل الفضاء العمومي، وقد كان هذا الفضاء، في نشأته، قائمًا على علاقة جدلية بين العقل والسلطة، إذ أتاح للأفراد إمكانية إخضاع القرارات السياسية للنقد والمساءلة، ومن ثم، أصبح الفضاء العمومي مجالًا لممارسة رقابة عقلانية على السلطة، بما يعزز من شرعيتها أو يكشف عن حدودها، غير أن هذا الدور الرقابي لم يخلوا من تحولات، حيث بدأ الفضاء العمومي يفقد تدريجيًا طابعه النقدي لصالح أشكال جديدة من التأثير والهيمنة.

وقد أفضى تحليل (هابرماس) لتطور الرأي العام إلى إبراز الطابع التاريخي المتغير لهذا المفهوم، خاصة مع صعود البرجوازية وتنامي دورها في تشكيل الحياة الاجتماعية والسياسية، فقد ارتبط نشوء الرأي العام الحديث بظهور مؤسسات مثل الصحافة والمنتديات الأدبية والسياسية، التي شكلت فضاءات للنقاش الحر، غير أن هذا الوضع لم يدم طويلًا، إذ شهدت هذه المؤسسات تحولات عميقة بفعل توسع السوق وهيمنة المصالح الاقتصادية، فوسائل الإعلام التي كانت في بداياتها أدوات للتعبير الحر والنقاش النقدي، أصبحت تدريجيًا خاضعة لمنطق الربح والإشهار، مما جعلها أداة لتوجيه الرأي العام بدل أن تكون وسيلة لتكوينه بشكل مستقل.

وفي ظل هذه التحولات، انتقل الفضاء العمومي من كونه مجالًا للتداول العقلاني الحر إلى مجال تُمارس فيه الدعاية والتأثير الرمزي، حيث يتم توجيه الرأي العام بما يخدم

أهدافًا سياسية واقتصادية محددة، وأدى ذلك إلى تراجع دور المواطن بوصفه فاعلًا نقديًا، ليحل محله دور المتلقي الذي يتأثر بالرسائل الإعلامية دون أن يمتلك دائمًا القدرة على تمحيصها أو نقدها[17].

ومع ذلك، تمسك (هابرماس) بالبعد المعياري لمفهوم الرأي العام، بل ويؤكد أن الرأي العام الحقيقي هو ذلك الذي يتشكل في إطار نقاش عقلاني نقدي بين أفراد قادرين على إصدار أحكام مستقلة، فالجمهور، في هذا التصور، ليس مجرد كتلة سلبية، بل هو فاعل يمتلك القدرة على استعمال العقل، والمشاركة في تشكيل الإرادة العامة، ويستند هذا الطرح إلى تصور (هيغل) الذي يمنح للرأي العام قيمة خاصة، باعتباره تعبيرًا عن أحكام مشتركة تتشكل داخل الجماعة، وتعكس نوعًا من الوعي الجمعي الذي يمكن أن يوجه الفعل السياسي والاجتماعي.[18]

ثالثا: الديمقراطية التشاورية كأفق أساسي للفضاء العمومي

يقدّم (هابرماس) تصورًا معياريًا للديمقراطية من خلال تمييزه بين ثلاثة نماذج أساسية: (الديمقراطية الليبرالية، والديمقراطية الجمهورية، والديمقراطية التشاورية)، ويهدف هذا التمييز إلى إبراز حدود كل نموذج، وفتح أفق نظري يتجاوز الاختزال الذي يميز كلاً منهما، فالنموذج الليبرالي يقوم على مركزية الفرد، ويركّز على ضمان الحقوق والحريات الخاصة، حيث تُفهم السياسة بوصفها مجالًا لتنافس المصالح داخل إطار قانوني تنظيمي، في المقابل يمنح النموذج الجمهوري أولوية للجماعة، ويؤكد على المشاركة السياسية باعتبارها تعبيرًا عن الإرادة العامة، حيث تفهم الحرية في بعدها الجماعي المرتبط بالانخراط في الشأن العام[19].

غير أن (هابرماس) يرى أن كلا النموذجين يعاني من قصور بنيوي، إذ يؤدي التصور الليبرالي إلى اختزال الفعل السياسي في منطق السوق والتوازن بين المصالح، مما

يضعف البعد التداولي ويحد من إمكانات النقاش العمومي، أما التصور الجمهوري، فرغم تأكيده على المشاركة، فإنه يفترض ضمنًا درجة من التجانس قد لا تنسجم مع واقع التعدد والاختلاف داخل المجتمعات الحديثة، ومن هنا، يطرح (هابرماس) نموذج الديمقراطية التشاورية بوصفه محاولة لتجاوز هذا التعارض، من خلال إعادة تأسيس السياسة على أساس تواصلي عقلاني[20].

تقوم الديمقراطية التشاورية على فكرة مركزية مفادها أن الشرعية السياسية لا تُستمد فقط من الإرادة العددية أو من نتائج الاقتراع، بل من جودة النقاش العمومي الذي يسبق اتخاذ القرار. فالإرادة السياسية، وفق هذا التصور، تتشكل عبر مسار تداولي يقوم على الحوار والنقاش المفتوح بين المواطنين، حيث يتم الاحتكام إلى قوة الحجة بدل السلطة أو الإكراه، وبهذا المعنى، يصبح الفضاء العمومي الإطار الذي تتبلور فيه الآراء وتُناقش فيه القضايا العامة، ويغدو شرطًا أساسيًا لقيام ديمقراطية حقيقية.

ويرتبط هذا التصور ارتباطًا وثيقًا بنظرية الفعل التواصلي، التي تجعل من التواصل العقلاني أساسًا لتنظيم العلاقات الاجتماعية والسياسية، فالديمقراطية، في هذا السياق، ليست مجرد إجراءات مؤسساتية، بل هي ممارسة تواصلية تستند إلى جملة من الشروط، من أبرزها المساواة بين المشاركين، وحرية التعبير، وإمكانية النقد والمساءلة، كما تفترض هذه العملية الاعتراف المتبادل بين الأفراد، بما يسمح بتشكّل رأي عام نقدي قادر على التأثير في السلطة السياسية وتوجيهها[21].

ويؤكد (هابرماس) أن الفضاء العمومي لا يقتصر على كونه مجالًا للتعبير، بل يتجاوز ذلك ليشكل فضاءً للنقاش العقلاني وإعادة تشكيل المواقف، فهو يتيح للأفراد الخروج من دائرة المصالح الخاصة والانخراط في التفكير في الشأن العام، مما يساهم في إنتاج توافقات عقلانية، غير أن هذه التوافقات لا تعني الإجماع التام، بل تقوم على إدارة

الاختلاف من خلال الحوار، في إطار يعترف بالتعددية ويجعل منها عنصرًا بنيويًا في الحياة الديمقراطية.

وفي هذا الإطار، تكتسب المؤسسات السياسية مشروعيتها من مدى انفتاحها على مخرجات النقاش العمومي، إذ لا يمكن فصل عملية اتخاذ القرار عن التداول الذي يجري داخل المجتمع، فالقانون، في منظور (هابرماس)، لا يكون مشروعًا إلا إذا كان نتاجًا لمسار تواصلي يشارك فيه المواطنون بوصفهم فاعلين عقلانيين، ومن ثم، فإن العلاقة بين الدولة والمجتمع تُعاد صياغتها على أساس التفاعل والتواصل بدل الهيمنة، بما يعزز من الطابع الديمقراطي للنظام السياسي[22].

وعلى هذا الأساس، تمثل الديمقراطية التشاورية أفقًا نظريًا يسعى إلى إعادة الاعتبار للفضاء العمومي باعتباره المجال المركزي لتشكّل الرأي العام وممارسة المواطنة الفاعلة، فهي تجمع بين حماية الحقوق الفردية التي أكدت عليها الليبرالية، وأهمية المشاركة الجماعية التي شددت عليها الجمهورية، لكنها تضيف إليهما بعدًا تواصليًا يجعل من النقاش العمومي أساسًا للشرعية السياسية[23].

وبذلك، يغدو الفضاء العمومي حجر الزاوية في البناء الديمقراطي، حيث يتشكل الرأي العام من خلال التفاعل الحر بين المواطنين، ويؤثر بدوره في توجيه القرار السياسي، كما تتحول الديمقراطية إلى عملية مستمرة من التداول والنقاش، لا تقتصر على الآليات الإجرائية، بل تمتد لتشمل مختلف أشكال المشاركة داخل المجتمع.

إن تصور يورغن هابرماس للفضاء العمومي يقدّم إطارًا نظريًا غنيًا لفهم العلاقة بين التواصل والديمقراطية في المجتمعات الحديثة، فالفضاء العمومي، في هذا التصور، ليس مجرد مجال للتعبير الحر، بل هو شرط أساسي لإنتاج الشرعية السياسية عبر التداول العقلاني، غير أن التحولات البنيوية التي عرفها المجتمع الحديث، خاصة هيمنة السوق والإعلام الجماهيري، أدت إلى إضعاف هذا الفضاء وإفراغه من محتواه النقدي.

ومع ذلك، تظل نظرية (هابرماس) ذات قيمة نقدية كبيرة، لأنها تتيح لنا تقييم الواقع الديمقراطي انطلاقًا من معايير عقلانية وتواصلية، ومن هنا، فإن استعادة الفضاء العمومي بوصفه مجالًا للنقاش العقلاني تظل رهينة بإعادة الاعتبار لدور المجتمع المدني، وتطوير آليات تواصلية تحمي الحوار العمومي من التلاعب والهيمنة، بما يعزز إمكانات الديمقراطية في العالم المعاصر.[24]

يمكن القول ان (هابرماس) سعى من خلال مفهوم الفضاء العمومي إلى فهم الكيفية التي يتشكل بها الرأي العام، والدور الذي يلعبه النقاش العقلاني في إضفاء الشرعية على السلطة السياسية، ويأتي كتابه الموسوم بـ(التحول البنيوي للفضاء العمومي) بوصفه العمل التأسيسي الذي بلور فيه هذا المفهوم، محللًا نشأته التاريخية وتحولاته وأزماته في ظل تطور الرأسمالية ووسائل الإعلام الحديثة، منطلق من قناعة مفادها أن الديمقراطية لا يمكن اختزالها في الآليات الإجرائية أو في مجرد ممارسة التصويت، بل تقوم أساسًا على وجود فضاء عمومي حيّ يسمح للمواطنين بالتداول الحر والعقلاني حول القضايا العامة، فالفضاء العمومي، في هذا الإطار، ليس مؤسسة رسمية، بل مجال تواصلي تتقاطع فيه الآراء، وتُختبر فيه الحجج، ويتشكل من خلاله وعي جماعي قادر على توجيه الفعل السياسي. ومن هنا، تبرز أهمية دراسة تصور (هابرماس) للفضاء العمومي، خاصة في ظل التحولات المعاصرة التي يعرفها المجال العام بفعل الإعلام الرقمي والعولمة[25].

يتضح مما سبق ان بنية الفضاء العمومي عند هابرماس تكشف عن ترابط نسقي بين التداول العقلاني وتشكّل الرأي العام، بما يجعل من هذا الفضاء آلية مركزية في بناء الشرعية الديمقراطية، غير أن هذا الترابط يظل قائمًا على افتراض شروط مثالية للتواصل، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مدى قابلية هذا النموذج للتحقق في الواقع، خاصة في ظل تعقّد البنى الاجتماعية وتداخل المصالح.

المطلب الثالث: نقد وتحليل أطروحة هابرماس

يهدف هذا المطلب إلى مساءلة أطروحة هابرماس حول الفضاء العمومي في ضوء أبرز الانتقادات والتحولات المعاصرة، حيث يتم أولًا عرض الانتقادات النسوية والاجتماعية التي أبرزت إشكالات الإقصاء، ثم مناقشة حدود التطبيق الواقعي لهذا المفهوم، فضلا عن تحولات الفضاء العمومي في العصر الرقمي وتأثيرها على بنيته ووظائفه.

أولًا: الانتقادات النسوية والاجتماعية لأطروحة هابرماس

تقدم (نانسي فريزر) في مقالها مقاربة نقدية لإعادة التفكير في مفهوم الفضاء العمومي وإعادة بناء المفهوم ضمن إطار نقدي يتجاوز التصور الكلاسيكي الذي صاغه (يورغن هابرماس)حيث تعمل على تفكيك النموذج البرجوازي للفضاء العمومي، وتقديم تصور بديل يأخذ بعين الاعتبار التعدد الاجتماعي واختلالات القوة داخل المجتمع.

يُعد مفهوم الفضاء العمومي من المفاهيم المركزية في النظرية النقدية، نظرًا لدوره في تحليل الممارسة الديمقراطية وتشكيل الرأي العام. غير أن (فريزر) تنتقد الطرح الهابرماسي الذي يمنح الفضاء العمومي البرجوازي صفة النموذج المعياري الوحيد، معتبرة أن هذا الطرح يتجاهل وجود فضاءات عمومية متعددة ومتباينة. وترى أن اعتماد (هابرماس) على هذا النموذج يرتبط بسياقه التاريخي والفكري، لاسيما تأثره بالفلسفة الكانطية، وتزامن تحليله مع نشأة المجتمع البرجوازي.

كما ينتقد تصور (هابرماس) للديمقراطية بوصفها ظاهرة نشأت في القرن (الثامن عشر) في إطار برجوازي قائم على ديمقراطية النخب، وهو ما أدى إلى إقصاء فئات واسعة من المجتمع من المشاركة السياسية. وقد تأسست أطروحته على مجموعة من المبادئ، من بينها الفصل بين العام والخاص، والاعتقاد بإمكانية الوصول إلى إجماع عقلاني عبر النقاش، وافتراض المساواة بين المشاركين، إضافة إلى اعتبار الفضاء العمومي مجالًا لتشكيل رأي عام قائم على الحجاج[26].

ورغم إقرار (فريزر) بالقيمة التحليلية لهذا النموذج، إلا أنها تعيد مساءلته عبر عدد من الإشكاليات، من أهمها: مدى تحقق المساواة الفعلية داخل الفضاء العمومي، وإشكالية تغليب وحدة الجمهور على تعدديته، وطبيعة العلاقة بين المجالين العام والخاص، فضلًا عن حدود الفصل بين المجتمع المدني والدولة.

نقاط الاختلاف بين (فريزر وهابرماس) في عدة مستويات، إذ ترى (فريزر) أن الإشكال لا يكمن فقط في الطابع المثالي للنموذج البرجوازي، بل في تجاهله للفضاءات العمومية المضادة التي تعبر عن فئات مهمشة، مثل النساء والطبقات العاملة. وتؤكد أن العلاقة بين هذه الفضاءات ليست تنافسية بقدر ما هي صراعية تعكس اختلالات بنيوية ممتدة تاريخيًا، من بينها الإقصاء القائم على النوع الاجتماعي. ومع ذلك، تتقاطع مع (هابرماس) في التأكيد على ضرورة تحقيق مبدأ المساواة وإتاحة المجال أمام جميع الفاعلين للمشاركة في النقاش العمومي[27].

كما ترفض (فريزر) فكرة وجود جمهور واحد موحد، معتبرة أن الواقع الاجتماعي يتسم بتعدد الجماهير وتنوعها. وبالاستناد إلى دراسات تاريخية، تشير إلى أن الفضاء العمومي البرجوازي لم يكن وحيدًا، بل تزامن مع فضاءات أخرى تمثل فئات اجتماعية مختلفة. ومن ثم، تدعو إلى الاعتراف بتعدد الفضاءات العمومية ورفع التهميش عن الفضاءات البديلة، بدل اختزال النقاش في إطار واحد. وفي هذا السياق، يُفهم الفضاء العمومي بوصفه مجالًا للتفاعل والصراع بين رؤى ومصالح مختلفة، وليس فقط فضاءً لتحقيق الإجماع.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين العام والخاص، تنتقد (فريزر) موقف (هابرماس) الذي يميل إلى الفصل بينهما، حيث ترى أن إدماج القضايا الخاصة في النقاش العمومي يمثل ضرورة، خاصة بالنسبة للفئات المهمشة التي تم إقصاء قضاياها تاريخيًا، كما هو الحال بالنسبة للنساء.

فالنساء، على سبيل المثال، لم يُقصين فقط اجتماعيًا، بل جرى أيضًا تهميش أنماط تعبيرهن بوصفها غير عقلانية أو ذاتية، لأن معيار العقلانية ذاته صيغ داخل أفق ثقافي ذكوري[28].

انطلاقًا من ذلك، تؤكد (فريزر) أن تجديد النظرية النقدية للفضاء العمومي يقتضي تجاوز النموذج البرجوازي، والتفكير في إطار يضمن المساواة الفعلية بين المواطنين. وتقترح في هذا الصدد جملة من التوجهات، من أبرزها: تعزيز مبدأ المساواة بدل تجاهل الفوارق الاجتماعية، الاعتراف بتعدد الفضاءات العمومية، إدماج القضايا الخاصة ضمن النقاش العام، وإعادة تصور الفضاء العمومي باعتباره مجالًا ذا وظيفة سياسية ديمقراطية.

كما قدّم النقد الاجتماعي، خاصة من داخل علم الاجتماع النقدي، اعتراضات جوهرية على الطابع المعياري لأطروحة (هابرماس). فقد اعتبر (كريغ كالهون) ان الفضاء العمومي يقوم على نموذج معياري مثالي أكثر من كونه وصفًا واقعيًا، إذ يفترض مشاركة متكافئة بين الأفراد. غير أن هذا الفضاء، تاريخيًا، كان مقصورًا على فئات برجوازية محددة، مما أدى إلى إقصاء فئات واسعة من المجتمع. كما يؤكد كالهون أن النقاش داخل الفضاء العمومي يتأثر بعلاقات القوة واللامساواة الاجتماعية، وهو ما يتعارض مع فكرة الحوار العقلاني الحر. ويضيف أن الفضاء العمومي ليس واحدًا موحدًا، بل يتشكل من فضاءات متعددة تعكس تنوع المصالح والهويات. لذلك يدعو إلى إعادة النظر في هذا المفهوم بما يراعي البعد الاجتماعي والتاريخي[29]. وهذا ما يجعل النظرية عرضة للانتقاد، لأنها تفترض إمكانية فصل الخطاب عن السلطة، في حين أن كل خطاب اجتماعي مشروط بعلاقات القوة والهيمنة[30].

يمكن القول الفضاء العمومي يقوم على نموذج معياري مثالي أكثر من كونه وصفًا واقعيًا، إذ يفترض مشاركة متكافئة بين الأفراد، غير أن هذا الفضاء، تاريخيًاكان مقصورًا على فئات برجوازية محددة، مما أدى إلى إقصاء فئات واسعة من المجتمع.

ثانياً: حدود التطبيق الواقعي لمفهوم الفضاء العمومي

امتدادًا للانتقادات النسوية والاجتماعية التي كشفت عن الطابع الإقصائي الكامن في تصور الفضاء العمومي، تتعمق الإشكالية أكثر عند النظر في الفجوة بين الطابع المعياري لنظرية (هابرماس) وإمكانات تحققها في الواقع، فإذا كانت المقاربات النسوية قد بيّنت أن هذا الفضاء لم يكن، تاريخيًا، متاحًا لجميع الفئات على قدم المساواة، فإن التحليل السوسيولوجي يكشف بدوره أن افتراض استقلال الفضاء العمومي عن الدولة والسوق يظل محل تساؤل جدي، ذلك أن التداخل البنيوي بين السلطة السياسية والاقتصادية من جهة، وباقي مجالات الحياة الاجتماعية من جهة أخرى، يجعل من الصعب تصور فضاء تداولي خالص يتحقق فيه النقاش الحر بمعزل عن علاقات القوة[31].

وفي هذا السياق، يقرّ (هابرماس) نفسه، خاصة في تحليلاته اللاحقة ضمن كتاب (التحول البنيوي للفضاء العمومي)، بأن هذا الفضاء عرف ما يشبه إعادة الإقطاع، حيث لم يعد مجالًا مفتوحًا للنقاش النقدي، بل أصبح عرضة لتأثيرات متزايدة تمارسها النخب السياسية والاقتصادية، وهو ما يعكس تحوّلًا من فضاء للتداول العقلاني إلى فضاء تتداخل فيه استراتيجيات النفوذ والتأثير.

كما تتجلى حدود هذا النموذج في افتراضه لمبدأ المساواة بين المشاركين في النقاش العمومي، وهو افتراض سرعان ما يتهاوى أمام واقع التفاوتات الاجتماعية، فاختلاف مستويات التعليم، وتباين رأس المال الثقافي، فضلًا عن الفوارق في القدرة اللغوية والتعبيرية، كلها عوامل تحدد بشكل غير متكافئ إمكانيات الأفراد في المشاركة الفعلية، ومن ثم، فإن الحديث عن تكافؤ الفرص الخطابية يظل، في نظر العديد من الباحثين، تصورًا نظريًا ما لم يُؤخذ بعين الاعتبار البعد البنيوي لعدم المساواة[32].

وإلى جانب ذلك، تطرح مسألة وسائل الإعلام إشكالًا إضافيًا لا يقل أهمية، إذ يُفترض فيها أن تضطلع بدور مركزي في تنظيم النقاش العمومي وتوسيع مجاله، غير أن خضوعها المتزايد لمنطق السوق وآليات الإعلان أدى إلى إعادة تشكيل هذا النقاش وفق اعتبارات تجارية ورمزية، حيث تتحول القضايا العامة إلى موضوعات قابلة للاستهلاك، وتُصاغ الخطابات بما يخدم منطق الجذب والتأثير بدلًا من النقد والحجاج، وبهذا، يتراجع الدور التنويري للإعلام لصالح وظائف أقرب إلى التوجيه وصناعة الرأي[33].

يتضح مما سبق إن الفضاء العمومي في تجلياته الواقعية يبتعد بدرجة ملحوظة عن النموذج التداولي الذي نظّر له (هابرماس)، ومع ذلك، فإن هذا التباعد لا يلغي القيمة النظرية للنموذج، بقدر ما يكشف الحاجة إلى إعادة التفكير فيه في ضوء التحولات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة، بما يسمح بتطويره ليصبح أكثر قدرة على استيعاب تعددية الفاعلين واختلالات الواقع.

ثالثًا: الفضاء العمومي في العصر الرقمي

في سياق التحولات التي أفرزها العصر الرقمي، يطرح مفهوم الفضاء العمومي لدى (هابرماس) جملة من التساؤلات الجديدة حول مدى صلاحيته التفسيرية وقدرته على استيعاب أشكال التواصل المستجدة، فقد أتاح انتشار الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي إمكانات غير مسبوقة لتوسيع دائرة المشاركة، حيث أصبح بإمكان الأفراد التعبير عن آرائهم خارج الأطر التقليدية التي كانت تحتكرها وسائل الإعلام الكلاسيكية، غير أن هذا الأفق التفاؤلي لم يلبث أن تعرّض لمراجعات نقدية عميقة، ذلك أن الفضاء الرقمي، بدل أن يعزز وحدة المجال العام، أسهم في تشظّيه إلى فضاءات متعددة ومتوازية، لكل منها جمهورها وخطابها الخاص[34].

وفي هذا الإطار، تشير(نانسي فريزر) إلى أن هذه التعددية لا ينبغي فهمها بوصفها مؤشرًا تلقائيًا على اتساع الديمقراطية، بل قد تؤدي، على العكس، إلى انغلاق الأفراد

داخل دوائر تواصل متجانسة فكريًا، الأمر الذي يحدّ من إمكان قيام حوار عقلاني بين مواقف متباينة[35].

ويزداد هذا الإشكال تعقيدًا مع تدخل منطق الخوارزميات، التي تتحكم في تدفق المعلومات وتعيد تشكيل أولويات النقاش العمومي وفق معايير الانتشار والتفاعل، لا وفق معايير الحجاج العقلاني، فهذه الآليات تميل إلى تعزيز الاستقطاب وتقليص فرص التعرض لوجهات النظر المخالفة، وهو ما يتعارض مع الشروط التداولية التي شدد عليها (هابرماس)، وعلى رأسها الانفتاح وإمكانية الوصول إلى تفاهم مشترك، كما أن انتشار الأخبار الزائفة وتصاعد الخطابات الانفعالية يسهمان بدورهما في إضعاف القدرة على إنتاج رأي عام نقدي، ويقوضان الأساس العقلاني الذي يفترض أن يقوم عليه الفضاء العمومي[36].

ومع ذلك، فإن تعدد الانتقادات الموجهة إلى أطروحة (هابرماس) لا يقلل من أهميتها النظرية. فقد أسهم هذا التصور في إعادة ربط الديمقراطية بمبدأ التواصل العقلاني، مقدمًا بديلًا للنماذج التي تختزل الفعل السياسي في مجرد صراع على السلطة أو تنافس على المصالح، كما أتاح مفهوم الفضاء العمومي أداة تحليلية فعالة لفهم ديناميات العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، وتقييم طبيعة النقاش العمومي من حيث جودته وشروطه[37].

غير أن قوة هذه الأطروحة تكمن، بالدرجة الأولى، في بعدها المعياري أكثر من بعدها الوصفي، فهي لا تقدم وصفًا دقيقًا لواقع قائم بقدر ما تؤسس لإطار نقدي يُمكّن من تشخيص اختلالات الممارسة الديمقراطية[38].

ومن هذا المنظور، يمكن النظر إلى الانتقادات النسوية والاجتماعية، وكذلك التحولات المرتبطة بالفضاء الرقمي، لا بوصفها نقضًا للنظرية، بل باعتبارها إسهامات تسهم في

إعادة صياغتها وتوسيع أفقها، بما يجعلها أكثر قدرة على مواكبة تعقيدات الواقع المعاصر.

يتضح من خلال ما تم التطرق اليه من مقاربات نقدية أن أطروحة هابرماس رغم قوتها التفسيرية والمعيارية، لا تخلو من حدود بنيوية تتعلق بإشكالات الإقصاء وعدم تكافؤ المشاركة. كما أن التحولات الرقمية الراهنة قد أعادت تشكيل الفضاء العمومي بطرق تتجاوز النموذج الكلاسيكي، مما يفرض ضرورة إعادة التفكير في هذا المفهوم وتحيينه بما يتلاءم مع التحولات الاجتماعية والتكنولوجية المعاصرة.

الخاتمة :

في ختام هذا البحث، يتبين أن تصور (هابرماس) للفضاء العمومي يُعد من أهم المداخل النظرية لفهم العلاقة بين التواصل العقلاني وبناء الشرعية داخل المجتمعات الديمقراطية الحديثة. إذ قدّم (هابرماس) نموذجًا معياريًا يقوم على النقاش الحر وتبادل الحجج، بما يسمح بتشكل رأي عام نقدي قادر على التأثير في القرار السياسي.

غير أن هذا التصور، رغم ما يتسم به من تماسك نظري، يظل مرتبطًا بجملة من الشروط المثالية التي يصعب تحققها بشكل كامل في الواقع. فقد أظهرت التحولات الاجتماعية والسياسية وجود اختلالات بنيوية واضحة، سواء على مستوى تكافؤ فرص المشاركة أو استمرار بعض أشكال الإقصاء، فضلًا عن التأثير المتزايد لوسائل الإعلام في توجيه النقاش العمومي.

كما أن التحول نحو الفضاء الرقمي أسهم في إعادة تشكيل المجال العمومي بشكل لافت، إذ وسّع من دائرة الفاعلين وإمكانيات التعبير، لكنه في المقابل أفرز تحديات جديدة، من أبرزها التشتت والاستقطاب، وتأثير الخوارزميات في توجيه الآراء، وهو ما يطرح تساؤلات جدية حول مدى انسجام هذا الواقع مع الشروط التداولية التي افترضها (هابرماس).

وانطلاقًا من ذلك، يمكن القول إن الفرضية التي قام عليها هذا البحث تبدو مبرَّرة إلى حدّ كبير، إذ يظل مفهوم الفضاء العمومي إطارًا تحليليًا مهمًا، لكنه يواجه في تطبيقه العملي مجموعة من القيود البنيوية والتحولات المعاصرة. وهذا ما يجعل الحاجة قائمة إلى إعادة التفكير فيه وتطويره بما يتلاءم مع طبيعة الواقع الراهن.

وعليه، يبقى الفضاء العمومي أداة أساسية لفهم تحولات الديمقراطية المعاصرة، غير أن فعاليته تظل رهينة بمدى القدرة على تكييفه مع المتغيرات الاجتماعية والتكنولوجية، بما يضمن الحفاظ على بعده النقدي دون الانفصال عن الواقع.

الاستنتاجات:

1. يعد تصور (هابرماس) للفضاء العمومي نموذجًا معياريًا يسعى إلى تحديد الشروط النظرية لقيام نقاش ديمقراطي قائم على العقلانية والتداول الحر، بعيدًا عن الإكراه وهيمنة المصالح الضيقة.
2. يرتبط هذا التصور بسياق تاريخي محدد يتمثل في صعود المجتمع البرجوازي في أوروبا الحديثة، حيث أسهمت التحولات الاجتماعية في نشوء أشكال جديدة من التواصل العمومي وبلورة رأي عام نقدي.
3. يتحدد الرأي العام، في هذا الإطار، بوصفه حصيلة لعملية تداول عقلاني داخل فضاء عمومي يقوم على الانفتاح والمساواة، وتستمد فيه الآراء مشروعيتها من قوة الحجة لا من سلطة القائل.
4. يمثل هذا التصور الأساس النظري للديمقراطية التشاورية، التي تقوم على مبدأ الحجاج والتواصل بدل الاحتكام إلى القوة أو المصالح.
5. تبرز المقاربات النسوية والاجتماعية حدود هذا النموذج، من خلال كشفها عن استمرار أشكال من الإقصاء وعدم تكافؤ شروط المشاركة داخل الفضاء العمومي.

6. تظهر التحولات المرتبطة بتعقيد البنية الاجتماعية وتنامي دور وسائل الإعلام وجود قيود واقعية تحدّ من إمكانية تحقق هذا النموذج بصيغته المثالية.
7. يسهم الفضاء الرقمي في إعادة تشكيل المجال العمومي، إذ يوسع من دائرة المشاركة، لكنه في المقابل يعزز أنماطا من التشتت والاستقطاب ويؤثر في جودة النقاش.
8. يبقى مفهوم الفضاء العمومي، رغم هذه التحولات، أداة تحليلية مركزية لفهم تحولات الديمقراطية المعاصرة، غير أن فعاليته تظل مشروطة بإعادة النظر في بعض افتراضاته بما يتلاءم مع السياقات الراهنة.
9. يمكن القول إن أهمية تصور (هابرماس) لا تكمن فقط في قدرته التفسيرية، بل في قيمته المعيارية التي تتيح استخدامه كأداة نقدية لتشخيص اختلالات الممارسة الديمقراطية، الأمر الذي يفتح المجال لإعادة تأويله وتطويره بما يجعله أكثر انسجامًا مع تعقيدات الواقع الاجتماعي والتحولات الرقمية المعاصرة.

الهوامش:

[1](*) ولد الفيلسوف الألماني هابرماس عام 1929 في دوسليدوف، وهو يعد من فلاسفة الجيل الثاني لمدرسة فرانكفورت، بدأ أكاديميا فلسفيا وحصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة عن أطروحته (النزاع بين المطلق والتاريخ في فكر شيلنغ) والمنشورة عام 1954 إلا أن اهتمامه الاجتماعي فاق تخصصه الأكاديمي فعرف بكونه عالم الاجتماع، واهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية والفعل الاجتماعي ودراسة المجتمعات ولا سيما المجتمع الرأسمالي وتجلياته في ألمانيا خصوصا وأوروبا عموما، ويعد بذلك من أكبر فلاسفة الغرب اليوم وأهم الفلاسفة الألمان المعاصرين، وبسبب دفاع هابرماس عن العقل وقيم الحداثة والتنوير فإنه يكاد يكون أهم فيلسوف اليوم بالمعنى الدقيق لكلمة فيلسوف. أصدر العديد من الكتب الفلسفية الهامة على الصعيد العالمي كتابه العمدة، نظرية الفعل التواصلي، وأخلاقيات المناقشة، والحق وديمقراطية، والمعرفة

والمصلحة، وما بعد ماركس،... للمزيد ينظر جيمس جوردن فينلايسون ، يورغن هابرماس: مقدمة قصيرة جدا،(ط١) ترجمة احمد محمد الربيعي، مؤسسة هنداوي، القاهرة ،٢٠١٥، ص ٨.

[1] Jurgen Habermas, *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society* .translated by Thomas burger with Fredrick Lawrence MIT Press,(1989) pp. 1–15.

[2] المصدر نفسه

[3] نور الدين علوش، تحولات الفضاء العمومي في الفلسفة السياسية المعاصرة: من هابرماس الى نانسي فرايزر، العدد ٢٦، المجلة العربية لعلم الاجتماع، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، لبنان، ٢٠١٤،ص٨١

[4] Nancy Fraser, "Rethinking the Public Sphere;A Contribution to the Critique of actually Existing Democracy, *Social Text*, No. 25/26, (1990) , pp. 56–80.

[5] اشواق خلفاوي، الفضاء العام عند هابرماس: دراسة تحليلية في المفهوم والتحولات التاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري، الجزائر،٢٠١٩،ص ص ٢١-٣٠

[6] رقيق يحيى، الأصول الكانطية لفكرة الفضاء العمومي عند هابرماس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، ص ص ٣٨-٤٣

[7] اشواق خلفاوي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥

[8] محمد العربي العياري، الفضاء العمومي وسؤال الحرية جدل هابرماس وهونيت وفريزر،المجلد ١١، العدد ٤٤، مجلة تبين للدراسات والنشر، قطر،٢٠٢٣، ص٣٧

[9] نوار ثابت ،الفضاء العام عند يورغن هابرماس: بحث في المفهوم والتحولات التاريخية، المجلد ٣٣، العدد٣، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، فلسطين، ٢٠١٩، ص ص ٤١٠-٤١٣

[10] ايان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز الى هابرماس، ترجمة محمد حسين غلوم، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٩، ص ص ٣٠٦-٣٠٧

[11] محمد العربي العياري، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣

[12] رشيد العلوي، الفضاء العمومي من هابرماس الى نانسي فريزر، العدد٢٠، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحسن الثاني، كلية الاداب والعلوم الإنسانية،٢٠١٥،ص ص ١٥٤-١٥٥

[13] براني محمد، التداولية واخلاق التواصل : قراءة تحليلية في مشروع هابرماس، المجلد ١٠ ،العدد ٣، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، جامعة وهران ،الجزائر،٢٠٢١، ص ص ٧١-٧٢

[14] عائشة مذكور، الفضاء العمومي وعقلنة الفعل التواصلي عند هابرماس، العدد ١٢، مجلة الفكر الحضاري، الجزائر، ٢٠٢١،ص ص ٤٧-٥٠

[15] Jurgen Habermas, pp. 27-38.

[16] محمد العربي العياري، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩

[17] نور الدين علوش، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢

[18] Jurgen Habermas, pp141-170.

[19] نورة قدور، الديمقراطية التشاركية عند يورغن هابرماس، العدد٥، مجلة تاريخ العلوم،جامعة زيان عاشور الجفلة،الجزائر،٢٠١٦، ص ص ١١٩-١٢٣

[20] محمد عبدالسلام الاشهب، اخلاقيات المناقشة في فلسفة التواصل لهابرماس، ط١، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣،ص ص١٧٤-١٧٥

[21] محمد العربي العياري، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦

[22] محمد بن يعيش، دور المجتمع المدني في إرساء أسس دولة الحق والقانون من منظور يورغن هابرماس، عدد ١١ مجلة الأزمنة الحديثة ، عبدالله البلغيتي العلوي، المغرب، ٢٠١٥، ص ص ٦٥-٦٦

[23] بيارن مالكفيك، الحق والديمقراطية : العودة نحو المقاربة الإجرائية لهابرماس،العدد١٣، مجلة نماء ، مركز نماء للبحوث والدراسات ،لبنان، ٢٠٢١، ص ص ٢٠٦-٢١٠

[24] الحاجة بن ناصر ، الديمقراطية من الليبرالية الى التشاورية عند يورغن هابرماس، المجلد٦ ، العدد١، مجلة الحوار الثقافي ،جامعة عبد الحميد بن باديس- كلية العلوم الاجتماعية،الجزائر ٢٠١٦، ص ص ٣٢-٣٤

[25] Jurgen Habermas, pp. 1–15.

[26] نور الدين علوش، مصدر سبق ذكره، ص ص ٨٤-٨٦

[27] محمد العربي العياري، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٨-٥٠

[28] Nancy Fraser,pp. 67–70.

[29] Craig,Calhoun(ed.)habermas and the public sphere.MIT press,1992,pp.1-3

[30] Craig,Calhoun, pp. 6–7.

[31] Jurgen Habermas, pp. 141–142.

[32] Craig,Calhoun, pp. 33–35.

[33] Jurgen Habermas, pp. 169–172.

[34] Nancy Fraser, transnationalizing the Public sphere .polity press,2007,pp.20-22

[35] Nancy Fraser, transnationalizing the Public sphere, pp. 24–26.

[36] Nick Couldy ,Media ,Society, World. Polity Press,2019, pp. 112–115.

[37] كريمة بوفالقة، نقد مفهوم الفضاء العمومي عند هابرماس، مجلة التواصل للنشر، الجزائر، ٢٠٢٠، ص ص ٧٢-٧٥

[38] Craig,Calhoun, pp. 35–37.